

المناصحة قبل المساندة في الشأن الجزائري

د/محمد أمين سهيلي

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه:

أداء لبعض ما أوجب الله سبحانه وتعالى من تناصح وتعاون، وتعقيبا على بيان الأستاذ د/عثمان شوشان الموسوم بـ"بيان إبراء الذمة في الشأن الجزائري"، أقول مستعينا بالله متوكلا عليه:

إن مقالي هذا لا يقصد إلى مضادة جيشنا الجزائري الأبي، أو مناصرة من يترصب به الدوائر، بل هو محاورة لاتباع حدي يريد اختزال الشأن الجزائري في موال للجيش مقدس له أو معاد له مدنس، مع أن بين التقديس والتدنيس متسعا للآراء، ودين الله وسط بين الغالي فيه والجلاني عنه، والخير دائما بين شرين.

فهي إذن محاورة لمحاولة الأستاذ شوشان تنطلق من منطلقها الشرعي، وتتحدث بلغتها الأصولية، وتتقاسم معها الحرص على مصلحة الوطن بشعبه وجيشه، لكنها تختلف معها في القراءات والأولويات والاستنباطات، وهذه مواضع الخلاف:

1_ المناصحة قبل المساندة: إبراء الذمة أخي شوشان يبدأ بالمناصحة لا بالمساندة، وما صدرت به من نصوص وقواعد يؤكد هذه الأولوية، كما يؤكد قولها تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا (58) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (59)﴾، قال علي رضي الله عنه: "حق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله وأن يؤدّي الأمانة وإذا فعل ذلك فحق على الناس أن يسمعوا، وأن يطيعوا وأن يجيبوا إذا دُعوا"¹.

ولأن الجيش اليوم هو السلطة الفعلية في البلد، فواجب أهل العلم نصحه وإرشاده قبل طاعته ومساندته، وأول ما ننصح به جيشنا هو تبني مطالب الحراك من غير تلوؤ ولا افتئات، لأن تساند الجيش مع شعبه هو صمام الأمان، وسبيل النجاة، وهو الضمان لرد كل عدوان داخلي أو خارجي.

مع التنبيه إلى أن الأستاذ أعلن مساندة مشروطة لا مطلقة، كما تبينه الفقرة الأولى من بيانه، لكنه لم يبين موضوعها.

2_ فقه الواقع قبل فقه الواجب: إن الفقه فقهان: فقه في واقع النازلة، وفقه في الواجب فيها، ولا يستقيم أن ننزل النصوص والقواعد إلا بعد استبانة حقيقة الواقعة وأطرافها وأبعادها²؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولأن للنصوص والقواعد مواضع إعمال وشروط تنزيل يؤدي إغفالها إلى تحريف الكلم عن مواضعه، وإبطال الحق، وإحراق الباطل.

¹ - الطبري، جامع البيان، (490/8).

² - ينظر: ابن القيم، إعلام الموقعين، (165/2).

قال ابن القيم رحمه الله: "فهذا أصل عظيم يحتاج إليه المفتي والحاكم، فإن لم يكن فقيها فيه فقيها في الأمر والنهي، ثم يطبق أحدهما على الآخر وإلا كان ما يفسد أكثر مما يصلح، فإنه إذا لم يكن فقيها في الأمر له معرفة بالناس تُصوّر له الظالم بصورة المظلوم وعكسه، والحق بصورة المبطل وعكسه، وراج عليه المكر والخداع والاحتيال وتصوّر له الزّنديق في صورة الصّدّيق..."³.

ويُعرّف فقه الواقع بالمعطيات الواقعية لا بالأمان والآمال، ويستعان فيه بأهل الاختصاص النزهاء المخلصين على اختلاف قراءاتهم، وإني لأتمنى أن يكون الواقع هو ما وصفه الأستاذ شوشان في بيانه، ولكن القرائن تُؤكّد أنه أعقد وأغمض، خصوصا ما تعلق بتوجه الجيش الجزائري، حيث ينطلق الأستاذ من قراءة واحدة ترى أنه توجه نوفمبري جديد، ويغفل سائر القراءات، ولهذا لو استبدلنا قراءته للواقع بقراءة مناقضة مع احتفاظنا بالقواعد التي ارتكز عليها، لوصلنا إلى نقيض آرائه الحديثة.

وأكبر ما يعكّر صفو القراءة التي استند إليها هو تذبذب مواقف قادة الجيش من الحراك بين المغرر بهم إلى المفتخر بهم، واستفزازه للشعب في بعض الخطابات، ومحاولة فرض انتخابات 4 جويلية، وتثبيت وجوه عينتها العصابة، والتغاضي عن جناح من العصابة مفسد في الأرض، وإخلاف الوعد بتطبيق المادة 7 و 8 مع 102، ونشر ذباب مفسد فتان يفترى الأكاذيب وينفخ في التفرقة العرقية والمذهبية، والتضييق على مناضلين نزهاء شرفاء وتشويه سمعتهم بالأباطيل..

ولأن آخر خطابات قادة الجيش كان إيجابيا، فإننا نأمل أن تكون هذه القائمة عشرات تتلوها صحوات تلتف مع الشعب وتسعى لتحقيق مطالبه المشروعة.

3_ تكييف القضية قبل الحكم فيها: بعد التعرف على الواقع نحتاج إلى تكييف يحدد ماهيتها وصورتها، والشأن الجزائري هو نزاع، لكنه بين أطراف أربعة: شعب متحرر، وعصابة متغلغلة، وخارج متربص، وجيش متردد.

وقد استغرقت ألا يتضمن "بيان إبراء الذمة في الشأن الجزائري" الطرف الأهم في النزاع، وهو حراك الشعب، وأن تختصر القضية في نزاع بين حزب الجزائر الوطني وحزب فرنسا اللائكي.

4_ الأصل قبل الفرع: إن النازلة التي اقتضت كتابة بيان الأستاذ هي الحراك الجزائري، لكن بيانه في "الشأن الجزائري" لا يجوي تصرّحا أو تلميحا إلى الحراك! وأنا أعتقد أن أحقّ الأطراف بالمساندة هو الشعب الجزائري، لأنه هو الأصل والجيش فرع، الشعب هو مصدر السلطة وهو من قرّر التحرر من العصابة، وحرر الجيش من قبضتها، ومازال قاصدا إلى استعادة سيادته كاملة بسلامة ووحدة أبحرت العالم.

وهذا يقتضي أن نساند قادة الجيش حين يتبنون مطالب شعبهم، وأن نعارضهم حين يعارضونها؛ لأن الأصل هو الشعب، وجيشه فرع خادم له، والقاعدة أن "كل فرع أدى إلى إبطال أصله فهو أولى بالإبطال".

³ _ المصدر نفسه، (113/6).

5_ التفصيل قبل التنزيل: الأستاذ شوشان أعلن مساندته للجيش، وسبقه الحراك الشعبي الذي أعلن من اليوم الأول: "جيش شعب خاوة خاوة"، لكن أول ما يواجهنا حين نعلن مساندتنا للجيش هو تفصيل موضوع المساندة، ونقصد بالجيش قاداته المتحدثين باسمه: في ماذا نساندهم؟

في تحييده لرؤوس من العصاة: نعم، في سلميته ودفاعه عن الوطن: نعم، في تماسكه ووحدته: نعم، في دعوته للحوار الجاد: نعم، في مساندته لبعض مطالب الحراك: نعم.

هل نسانده في ترده وتناقض خطابه؟ لا، في محاولته الافتتاح على الشعب: لا، في محاولته فرض انتخابات يؤطرها مزورون: لا، في دعوته للحوار مع بقايا العصاة: لا، في محاولته زرع الفتنة وتشويه الشرفاء بذبابه: لا، في تمديده لرموز العصاة: لا. وهذا التفصيل استطاع الشارع أن يعلنه بشعارات عديدة تقبل من الجيش وترفض، تثنى خطابا وتعارض آخر.. أما الأستاذ شوشان فأجمل مساندته ولم يفصلها، وهذا مناف لمقتضى القاعدة التي انطلق منها، وهي وجوب البيان والإيضاح؛ لأن الإجمال وقت الحاجة إلى التفصيل هو أقرب إلى الإبهام منه إلى البيان.

6_ حفظ الحرية والعدل قبل حفظ الأمن: لأن الأمن ثمرة ونتيجة، والحرية والعدل مصدر وسبب، ولهذا قال سفير الروم لعمر رضي الله عنه: "عدلت فأمنت فتمت"، ولهذا قيل: إن الله ينصر الدولة العادلة ولو كانت كافرة، ويخذل الظالمة ولو كانت مسلمة.

أما ما تضمنه بيان الأستاذ من أنّ "حفظ الأمن هو الأصل في تحقيق مصالح العباد الدينية والدينية" فلم أجد له تخریجا مقصديا؛ لأن أصل الكليات الخمس هو حفظ الدين من حيث كونه عائدا على سائر الكليات بالحفظ، لا العكس، والتحرر من الخضوع للعصاة وإقامة العدل في الوطن من أعظم أساسيات الدين، وبها يتوفر الأمن، وهو من أعظم النعم.

والآية التي استند عليها تدل على أهمية الأمن لا على مصدرته، ودعاء إبراهيم عليه السلام مقيد في سورة البقرة بشرط الإيمان: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾، فالإيمان مصدر الأمن، والإيمان قول وعمل، وآية سورة النور تؤكد هذا، فتصدّر بشرط الإيمان والعمل الصالح وتختتم بشرط التوحيد: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (55)﴾، وآية الأنعام معضدة لهما: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَمَ تَلْبَسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ هُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ (82)﴾، ومن ألوان الظلم (الشرك) المانع من الأمن تقديس البشر وإطلاق وجوب طاعتهم.

وما بناه الأستاذ على مصدرية الأمن من وجوب مساندة الجيش؛ لأنه الحبل الوحيد المتاح اليوم لحفظ أمن الجزائر. بعد حبل الله، هذا أبعد ما يكون عن منهج الاستنباط، ولو قال قائل بالضد لم يكن مبعدا، فلو قلنا: إن مساندة الجيش للشعب في مطالبه الشرعية وخصوصا: التحرر والعدل هو سبيل حفظ الأمن لكننا أقرب إلى الحق.

أما وجوب مساندة الجيش هكذا مجملة دون تفصيل فهي كالقول بوجوب طاعة الحاكم مطلقا دون تفصيل، وهذا لون من ألوان العبودية لغير الله، فهو أقرب إلى الحرمة منه إلى الوجوب، ولو أن الأستاذ انتبه إلى مقتضى استثنائه (بعد حبل الله) لقرر أن طاعة الله هي سبب حفظ الأمن، وأنها متى كانت مع الجيش وجب اتباعها، ومتى كانت مع الشعب وجب اتباعها.

والمواقع يؤكد أن العدل هو ما يدفع الفتن الداخلية والأخطار الخارجية، وأن الاستبداد والظلم أعظم ما يفتح أبوابها، انظر هذا في العراق، وليبيا، وسوريا، والسودان، وانظر نقيضه في تركيا.

7_ اعتبار المال ليس حجة على الشعوب فقط: اعتبار المال هو النظر في آثار الأقوال والأفعال وتحكيم نتائجها في الاستنباط، ونحن نقول: إن النزاع بين الجيش وشعبه مؤذن بكوارث ومفرز لمأس، وإن الاستمرار في التهجيم على قيادة الأركان رغم تغير خطابها مضمونا وصياغة آيل إلى مفاسد ومضار عامة، لكننا لا نقتصر على هذا بل نقرر معه: إن تباطؤ الجيش وتردده خطر على الوطن، وإن ذبابه الفتان خطر على الوحدة، وإن بقاء رموز العصابة مؤدّ إلى الانسداد، وإن تقديس الجيش آيل إلى استبدال استبداد باستبداد، وإن ما يدرأ هذه المفاسد هو الحوار الجاد مع الممثلين الحقيقيين للحراك في أقرب الآجال لتحقيق مطالب الشعب المشروعة.

8_ قاعدة: (اليقين لا يزول بالشك) حجة عليك لا لك: فالمتيقن أن الجيوش العربية ما تدخلت في السياسة إلا أفسدت وانقلبت على إرادة شعوبها، هكذا حدث معنا مرتين وحدث مع المصريين وغيرهم، والمشكوك فيه الآن: هل يكون الجيش الجزائري الحالي استثناء؟ نتمنى ذلك، مع يقيننا أن فيه شرفاء كثيرين، لكن هل هم من يمثله حقاً؟ ستجيب عنها الأيام المقبلة. وقبلها نتحفظ في التأييد والرفض، ونقيد المساندة والمعارضة، ونتوكل على ربنا ونستعين به.

9_ المعايير النوعية قبل الكمية: نقد أعمال قاعدة: (دفع الضرر العام بتحمل الضرر الخاص)
والمعنى أنه متى أمكننا رفع الضرر كله عامه وخاصه، فإنه يجب دفعه عملاً بقاعدة: (الضرر يزال)، أما حينما تتزاحم بين أيدينا المفاسد، ونضطر إلى الترجيح فإننا نقدم دفع الضرر الأرجح، لكن كيف نعرف الراجح من المرجوح؟
نعرفه بمجموع معايير وضوابط تبدأ بالمعايير النوعية: وأولها النص الشرعي، ثم رتبة المفسدة (ضرورية، حاجية، تحسينية)، ثم نوع المفسدة من حيث إخلالها بالكليات الخمس (دين، نفس، نسل، عقل، مال)، ثم يأتي معيار مقدار المفسدة وفيه نقدم العامة على الخاصة، وتعقبها معايير أخرى..

المهم أن النظر إلى قيمة المفسدة في ذاتها مقدم على النظر في مدى شمولها⁴، ومعنى هذا أنه ما ينبغي ظلم طائفة من الناس لتسوية دفع الظلم عن عامتهم؛ لأن الظلم مفسدة كلية عظيمة في ديننا متى وضعت في كفة أثقلتها، ولهذا يجرم الاعتداء على نفس واحدة بالقتل أو الرمي من السفينة لإنقاذ نفوس كثيرة، ويجرم الاعتداء بالضرب على الغير لإنقاذ النفس من الموت⁵.

⁴ ينظر: البوطي، ضوابط المصلحة، ص218..، والريسوني، نظرية التقريب والتغليب، ص329..، وكتابي: قاعدة: درء المفاسد أولى من جلب المصالح، ص29..

⁵ ينظر: الريسوني، نظرية التقريب والتغليب، ص357، ورسالي للدكتوراه (نسخة مصورة على الشبكة): الحفاظ على صورة الدين في الشريعة الإسلامية، ص330.

فظلم مواطن جزائري واحد هو ظلم لكل الجزائريين، بل لكل الناس، والاعتداء على طائفة منهم هو اعتداء على جميعهم، قال تعالى: ﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا...﴾.

وبهذا يرد على الأستاذ كذلك في احتجاجه بقاعدة: (دفع أشد المفسدين بارتكاب أدناهما)، حينما قال: إن الفساد في الجيش لا يعدو في أشد حالاته أن يكون شخصا أو ماليا أو سوء استعمال السلطة، وفساد حزب فرنسا يأتي على بيضة الإسلام عقيدة وأخلاقا ووحدة، وحفظ الدين مقدم على حفظ المال، فهذا اختزال مخل بموازنة يفرض فيها التريث والأناة؛ لأن مفسدة تقديس الجيش كذلك متعلقة بضروري الدين ومهددة لأصل التوحيد، ومفسدة استبداد الجيش وظلمه مفسدة كلية تضر بالدين والنفس والنسل والعقل والمال.

وهل مكن لحزب فرنسا إلا جنرالات الجيش: هم من انقلب على إرادة الشعب، وهم من جاء برأس الفساد (آل بوتفليقة)، وهم من تحالفوا معهم في كل عهدهم، بل وتجمعوا على الشعب وجعلوه مغررا به حينما انتفض ضد الخامسة، ثم تداركوا موقفهم بمدحه، ثم تأرجحوا بين تأييد لمطالب الحراك وافتئات عليها، وآخر خطاباتهم مشجع، ونتمنى أن يثبتوا عليه.

ثم ما الداعي إلى الموازنة بين مفساد الجيش ومفساد حزب فرنسا، أهو قدرنا أن نعيش إما تحت وصاية خارجية أو استبداد

داخلي؟!

إن الشعب اليوم أخي شوشان عازم على تحرره من كل ألوان الاستعباد والاستبداد، وقد شق طريقه موحدا نحو هدفه، وطرح خلافاته جانبا، وبدل أن تبرئ ذمتك بمساندة عامة لمواقف متذبذبة، أبرئها بالاصطفاف مع مطالب شعبك البيئنة.

نسأل الله تعالى أن ينصر حراكنا ويحفظ وطننا شعبه وجيشه، وأن يكتب الفلاح لمبادرة الحوار التي دعا إليها جيشنا، وأن

يتوفانا ثابتين ناصحين، غير مبدلين ولا محرفين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أخوك: محمد أمين سهيلي

دكتوراه فقه وأصوله